

## شبيبة العدالة والتنمية: قضايا ومواقف

إن شبيبة العدالة والتنمية منظمة شبابية مغربية تعنى بقضايا الشباب وتساهم في التأطير التربوي والفكري والسياسي لعموم الشباب المغربي كما تناضل من أجل تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على إدماج الشباب في المجتمع قصد تفجير طاقته في مشاريع التنمية والتطور، وتنطلق في عملها من المرجعية الإسلامية ومن مبادئ حزب العدالة والتنمية وتوجهاته الأساسية، كما تقوم بواجبها في رصد أبرز المشاكل التي يعاني منها الشباب المغربي والتي تعرقل انخراطه الكامل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتساهم في العمل على إيجاد حلول لها.

واعتبارا للمكانة الكبيرة التي يحتلها الشباب في التصور الإسلامي، وبالذات التاريخي الذي ينبغي أن تضطلع به منظمنا في تكوين الشباب المغربي وتربيته وتأطيره وتحسيسه بالقضايا الكبرى لوطنه وأمته، واعتقادنا بأن الشباب المغربي يشكل عاملا حاسما في تحقيق الإصلاح بما يحمله من طموحات عالية و من قدرات واستعدادات تؤهله لتبوء المكانة اللائقة به في مشروع النهوض الحضاري للأمة، وبما يمثله من قوة ديموغرافية جديدة بالرعاية والاستثمار، وتفعيلا لدور شبيبتنا ولقوتها الاقتراحية في المجالات التي هم الشباب كفئة عمرية لها مطالب واحتياجات خاصة.

ووعيا منا بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا في ضرورة الإسهام في معالجة أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب المغربي ، وتوسيع قاعدة الاهتمام بالحياة العامة عبر المتابعة والمراقبة والنقد البناء للقائمين على تدبير الشأن العام والمسؤولين على البرامج والسياسات العامة وخاصة فيما يتعلق بالشباب.

وإذ نطمح أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة فعل شبابي ناضح ، تأتي هذه الورقة لتعبر شبيبة العدالة والتنمية من خلالها عن رؤيتها في معالجة القضايا الجوهرية المرتبطة بالشباب المغربي والمساهمة في الانتقال به من موقع "العزوف" واللامبالاة إلى المشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح والتغيير. وذلك في إطار فعاليات المؤتمر الوطني الثالث لشبيبة العدالة والتنمية الذي اخترنا له كشعار مؤطر :

### I. المواطنة

#### 1 . المواطنة انتماء وهوية:

إن الهوية المغربية التي يشكل الإسلام روحها الحقيقية ، ويمثل الانتماء العربي بعدها القومي ، وتضرب بجذورها في الثقافة الأمازيغية، وتؤثر بإشعاعها الروحي والثقافي في العمق الإفريقي ، جعلت من المغرب نموذجا للتعايش الحضاري الخلاق ومدرسة في التعارف الثقافي بين الشعوب، وجسرا للتواصل مع الحضارة الغربية دون عقدة تاريخية أو مركب نقص حضاري، كما ظل المغرب حامل هذه الهوية جزءا من الوطن العربي الكبير، معتزا بانتمائه إلى العالم الإسلامي، ومتشبعا بالثقافة العربية الإسلامية الزاخرة بقيمها التربوية والأخلاقية الأصيلة التي امتزجت مع الثقافة الأمازيغية لتساهم في صنع الخصوصية الحضارية والثقافية للمغرب وتجعل منه نموذجا فريدا في المنطقة العربية والإسلامية. وتطبع الشخصية المغربية بخصال التكافل وحب العمل وروح المبادرة والالتزام والمسؤولية.

غير أن من أهم المخاطر التي تواجه الشباب المغربي اليوم المحاولات المتكررة لحو الهوية وطمس الثقافة الأصيلة ونشر قيم التغريب الثقافي عبر برامج ومشاريع إعلامية وثقافية وتربوية مدروسة وموجهة للأجيال الشابة، من الداخل والخارج. وهو ما يشجع على تنامي بعض الظواهر الغربية عن المجتمع المغربي وعن تقاليده الأصيلة كما يوفر فرصة هائلة لتيارات التطرف - بمختلف أشكاله وأنواعه- التي تغذى على التناقضات الموجودة داخل المجتمع لنشر الانحلال الأخلاقي وتكريس الانحدار الحضاري من جهة، أو لتنمية قيم الغلو والتشدد الديني من جهة أخرى.

وإذا كان المجتمع المغربي يشهد تحولات عميقة على المستوى الثقافي والاجتماعي بفعل ثورة الاتصال الإعلامي والتطور المعلوماتي الهائل ، فإن الانفتاح الإيجابي لا يمر بالضرورة عبر الانسلاخ من جذورنا الحضارية والثقافية، بل بمساهمة الثقافة المغربية.مختلف روافدها في إغناء التنوع الثقافي للبشرية ، ليس في صالح تمييطه وفق نموذج أجنبي جاهز والانجرار وراء الاستهلاك الأعمى للمنتوج الثقافي الغربي وترويقه دون غرلة أو تمحيص وإفراغه من عمقه الحضاري الذي يمثل الإسلام أبرز معالمه.

لقد كان الإسلام سباقا لتأصيل قيم التعارف والحوار بين الشعوب و الثقافات ، واليوم أصبح الحق في التنوع الثقافي الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة والعهود والاتفاقيات الدولية مهددا بفعل إرادة الهيمنة الثقافية التي تنهجها بعض الجهات الغربية تحت غطاء العولمة، لكنه مهدد أيضا بفعل القابلية للذوبان في إطار ثقافة الآخر التي تعتمد عليها بعض الجهات النافذة في الأوساط الإعلامية والثقافية الوطنية والترويج بالوكالة لثقافة الإباحية وبرامج الانحلال الأخلاقي والتميع الثقافي تحت غطاء الحداثة والحرية، يصل الأمر أحيانا إلى احتقار الذات.

إن هذه التحفظات لا تمنعنا من القول بأن رهان الأصالة الذي نطرحه كسبيل للتطور الحضاري الشامل، يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الاجتهاد والتجديد في تقديم البدائل الفنية الثقافية والتربوية والإعلامية المناسبة.وهي مسؤولية جميع الغيورين على الثقافة المغربية من رجال الفكر والثقافة و الفن، من أجل إبداع نموذج للحداثة المنسجمة مع خصوصياتنا الثقافية والحضارية وتجاوز نمذجي التقليد والتغريب ويرتبط بذلك ضرورة توفير الشروط الأساسية لتكوين الشباب وتأطيرهم من بنيات ثقافية ورياضية وتمكين العاملين في مجال الشباب من وسائل العمل الكفيلة باستيعاب الأجيال الشبابية وتربيتها على قيم الإبداع والابتكار في انسجام تام مع أصالتنا الدينية وهويتنا الوطنية.

كما أن من نافلة القول الإشارة إلى العلاقة المؤكدة بين الارتباط بالهوية وبين نجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية أن نجاح مشاريع الإقلاع التنموي رهين بتوظيفها لقيم المجتمع وتقاليد الأصيلة ونجاحها في بلورة نموذج تنموي يستجيب لخصوصيات المجتمع وهويته الحضارية، كما أن نجاحها ساهم أيضا في ترسيخ الانتماء والاعتزاز بالذات والانفتاح على الآخر بوعي ومسؤولية.

## 2. المواطنة حقوق و واجبات:

إن الإحساس بالانتماء للوطن من الشروط الضرورية للانخراط في أي مشروع إصلاحى لخدمة مصالح قضاياه والدفاع عنه لكن هذا الأمر يأتي كنتيجة طبيعية للإحساس بالمساواة بين جميع فئات المجتمع وتكافؤ الفرص بين الجميع ولتوفير شروط المشاركة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام الرأي الآخر والقبول بالتنوع والإيمان بالتعددية والحق في الاختلاف واعتماد سياسة اقتصادية كفيلة بالحد من الفوارق الاجتماعية و الاختلالات داخل المجتمع، غير أن المواطنة في رأينا لا تعني فقط الاستفادة من الحقوق، لكنها تعني أيضا القيام بالواجبات اتجاه الوطن و المجتمع والاستعداد للتضحية بالغالي والنفيس من أجل تقدمه وازدهاره ، ذلك أن المواطنة الحققة تتعارض مع روح الانتهازية و عقلية التخريب كوسيلة للانتقام من ظلم المجتمع و الدولة، وهي تتعارض كذلك مع المحسوبية و الرشوة و الفساد الإداري. المالي والسياسي إن تنشئة الشباب على قيم المواطنة تعتبر مهمة البرامج التعليمية والإعلامية والثقافية ، و مؤسسات التنشئة الاجتماعية من مسجدا ومدرسة وجامعة وجمعيات ثقافية وتربوية..

إن جدلية القيام بالواجب بالموازاة مع المطالبة بالحقوق هي التي تؤطر فهمنا لروح المواطنة ومقاصدها، ولذلك فإنه لا يجب التردد في الانخراط في أي مبادرة تعود بالنفع على المواطنين وتوفر لهم شروط العيش الكريم، بدءا من العناية بنظافة الحي وانتهاء بالمشاركة السياسية، ومرورا بالنهوض بالبيئة و تأطير الشباب وتنظيم المخيمات الصيفية وتحسيس الشباب بأهمية المشاركة السياسية والانخراط في الحوارات الوطنية حول قضايا الشباب ومواجهة المشروع الصهيوني الأمريكي والتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي والنضال من أجل احترام حقوق الإنسان والتضامن مع المعطلين في مطالبهم المشروعة.... كل هذه القضايا وغيرها يجب أن تمثل الترجمة العملية ثمننا لقيمة المواطنة وتجسيدها لها على أرض الواقع كما أن فهمنا لقيمة المواطنة يجعلنا منخرطين في الحركة العالمية المناهضة للعولمة وللحروب والمناضلة من أجل الحفاظ على البيئة ومن أجل حق الشعوب الفقيرة في التنمية المستدامة.

### 3. المواطنة نضال من أجل الوحدة الوطنية:

إن شبيبة العدالة و التنمية تعتقد بأن مغربية الصحراء معطى تاريخي و جغرافي و قانوني بالإضافة إلى انسجامه مع تطلعات شعوب المنطقة في بناء وحدة المغرب العربي الكبير و منسجم مع ضرورة بناء تكتلات اقتصادية قوية في المنطقة لمسايرة التطورات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد العالمي. لذلك فالمواطنة الحقيقية تقتضي من الشباب المغربي اليوم التجدد الدائم والتعبئة القوية من أجل تعميق الوعي بالمخاطر و المؤامرات التي تحيط بقضية وحدتنا الترابية مستهدفة إضعاف المغرب و النيل من تأثيره في المحيط الإقليمي و الجهوي وحتي الدولي .

لذلك وجب تطوير وسائل الدفاع عن الحق المغربي و تطوير الدبلوماسية المغربية والانتقال بها من إستراتيجية الدفاع إلى إستراتيجية المبادرة و الاهتمام بالعمق الإفريقي الذي يعرف استمرار اعتراف حوالي 22 دولة بالجمهورية المزعومة كما أن الحل السياسي السلمي الذي يطرحه المغرب لا بد أن يساهم جميع المغاربة في بلورته بما ينسجم مع إرادتهم الصلبة في عدم التخلي عن شبر واحد من الصحراء المغربية. و في هذا الإطار فإن من شأن تدقيق المقترح المغربي القاضي بتمتع منطقة الصحراء بالحكم الذاتي واعتماد مبدأ نظام الجهورية الموسعة مع التنصيص الدستوري عليه، من شأن ذلك أن يساهم في تقوية الموقف المغربي ويكسبه المزيد من التأيد الدولي . إلى جانب ذلك لا بد من تفعيل دور كل الفاعلين للعمل داخليا و خارجيا لإقناع الرأي العام العالمي بعدالة القضية المغربية وكسب مزيد من الدعم الدولي، ولن يتحقق ذلك إلا عبر تطوير الدبلوماسية المغربية ونهج سياسة التشاور والشفافية وإشراك الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في التعريف بالقضية الوطنية وبتطوراتها داخل و خارج أرض الوطن ، عبر برامج مدروسة تعرف الأجيال الجديدة بحقائق قضيتنا الوطنية وبنماذج من الشهداء الذين ضحوا بدمائهم من أجل الدفاع عن الأرض ، و تخصيص يوم وطني للاحتفال بالشهيد ، والاستمرار في التعريف بقضية الأسرى المغاربة وفضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها "البوليساريو" بشكل يومي وتمكين المنظمات الشبابية من الإمكانيات اللازمة للمشاركة في المنتديات الشبابية الدولية قصد التحسيس المستمر بعدالة القضية الوطنية. كما ينبغي أن لا ننسى قضية سبتة و مليلية و الجزر المغربية المحتلة و استغلال الظرف المناسب لإعادة طرح هذا الملف و تدشين معركة دبلوماسية و قانونية لاسترجاع الحق المغربي.

## II. الديمقراطية

### 1. المشاركة السياسية:

من أبرز الاختلالات التي تميز الحياة السياسية المغربية ضعف انخراط الشباب المغربي في العمل السياسي و"عزوفه" عن متابعة الشأن العام ومراقبة أداء المؤسسات التمثيلية ومختلف الأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي ، وهو موقف ينسحب على جميع الفئات المجتمعية رغم أن الشباب هو المتضرر الأول من الاختيارات السياسية المسؤولة عن الأوضاع الراهنة، ورغم أن الشباب يكون دائما في مقدمة الفاعلين المنخرطين في النضال السياسي عبر كل الواجهات.

إن هذا الموقف نابع بدرجة أساسية من اهتزاز الثقة في المؤسسات السياسية التي فقدت جزءا كبيرا من مصداقيتها جراء تراكم العديد من الممارسات المشينة التي أساءت إلى العمل السياسي وأفرغته من عمقه الإصلاحي وحولته عن أهدافه النبيلة ليصبح مجالاً للارتزاق والخداع والتضليل، وقد ساهمت بعض أجهزة الدولة في ذلك، بحيث لم تتردد في تزوير إرادة المواطن عبر التدخل المباشر لصنع الخريطة السياسية وإفراغ المؤسسات من دورها التشريعي والتنفيذي أو عبر صنع وتفريخ مجموعة من الأحزاب والتحكم في أخرى، وضعف قيام الدولة بوظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية رغم احتكارها لوسائل التأطير الجماهيري، كما تتحمل بعض الأحزاب السياسية التي جزء من المسؤولية بإفساد الحياة السياسية عبر مجموعة من الممارسات السلبية كشراء أصوات الناخبين أو تحويل الحزب إلى نادي تستفرد قلة فيه بالقرار داخل الحزب والإجهاز على الديمقراطية الداخلية، والافتقار إلى برنامج سياسي واضح، والتفريط في مهام التأطير السياسي والثقافي، والفشل في تدبير الشأن العام وتكريس مظاهر الانحراف والفساد والتلاعب بالمال العام.

كما يستمد موقف "العزوف" عن العمل السياسي "مشروعته" من فشل مشاريع الإصلاح الديمقراطي وبطء التحولات الإيجابية الجارية في المشهد السياسي الوطني، وتعثر برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن التراجعات في مجال حقوق الإنسان التي تزيد من تعميق الهوة بين الشباب والسياسة.

### 2. حقوق الإنسان:

لقد خطا المغرب في بداية التسعينيات خطوات مهمة في مجال احترام حقوق الإنسان وأقدم على العديد من القرارات المهمة في هذا الإطار من قبيل الإفراج عن جزء مهم من المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين والمغتربين وتشكيل بعض الهيئات التي تعنى بتعويض المتضررين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كالمهينة المستقلة للتعويض، أو بالنظر في أوضاع حقوق الإنسان كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، كما أعربت السلطات المغربية عن نيتها في معالجة مخلفات الماضي عبر تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة للكشف عن الخروقات الحقوقية التي عرفها تاريخ المغرب المعاصر ومعرفة الحقيقة ومصالحة المغاربة مع تاريخهم... غير أن المجال الحقوقي تعرض في الآونة الأخيرة لردة حقيقية تمثلت في عودة ظاهرة الاختطافات وممارسة التعذيب داخل مخافر الشرطة وداخل بعض المعتقلات السرية (تمارة نموذجاً) وذلك في سياق الحملات التي شنتها الأجهزة الأمنية في أعقاب أحداث 16 ماي الإجرامية والتي استهدفت كل من يشبهه في علاقته بما يصطلح عليه ب"السلفية الجهادية" وقد وصل عدد المعتقلين حوالي 2000 شخص حسب المصادر الرسمية وحكم على العشرات منهم بالسجن لمدد طويلة وصلت إلى 30 سنة وعلى 12 شخصا بالإعدام وذلك في غياب شروط المحاكمة العادلة حيث تمت متابعة المشتبه فيهم باستخدام أدلة انتزعت تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة ، وقد حصلت حسب تقارير الجمعيات الحقوقية الوطنية والدولية عدة حالات وفاة تحت وطأة التعذيب وصلت إلى أربع حالات.

وإذا كان من واجب الدولة حماية المواطنين وتوفير الأمن، وبالتالي معالجة كل مظاهر الإجرام والعنف وفرض الانضباط إلى

القانون فإنها هي نفسها ملزمة باحترام القانون بكل تجلياته ومن ذلك ضمان حقوق المتهمين الذين يعتبرون أبرياء في نظر القانون حتى تثبت إدانتهم بوسائل الإثبات والأدلة المشروعة في احترام تام لمبادئ العدالة والإنصاف ، لذلك يجب علينا التحقيق مع بعض الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بحالة التعذيب و سوء المعاملة وفي حالات الوفيات الثابتة ومتابعة المسؤولين عنها وإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

كما أن ميدان الحريات العامة لم يخل بدوره من تراجعات واضحة تمثلت في التعامل القمعي مع الحركات الاحتجاجية وعلى رأسها حركة المعطلين والمعاقين والمكفوفين، ومنع بعض الوقفات الاحتجاجية السلمية ضدا على إرادة القانون وعدم الترخيص لبعض المظاهرات لأسباب واهية، واستمرار حالات عدم الاعتراف ببعض الجمعيات والأحزاب السياسية لأسباب غامضة، بالإضافة إلى التراجع الذي مس حرية الصحافة والتعبير.

كل هذه المظاهر تزيد في تغذية عناصر اليأس والإحباط في نفسية العديد من الشباب المغربي ودفعه نحو تبني اختيارات الغلو والتطرف أو الانسحاب والهامشية، كما أنها تفوت على المغرب فرصة التنمية الحقيقية وتعرض صورته الخارجية للتشويه والاستغلال خاصة من طرف الخصوم و أعداء وحدتنا الوطنية.

### 3. النضال الديمقراطي:

إن رسالة عملنا الشبابي ترمي إلى إقناع الشباب المغربي بضرورة الانخراط في معركة الإصلاح السياسي والاهتمام بالشأن العام انطلاقا من مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" والعمل على إصلاح الممارسة السياسية عبر تقديم نماذج صالحة وكفأة ،قادرة على تغيير تلك الصورة السلبية التي اقترنت بالعمل السياسي وقادرة على ممارسة العمل السياسي من منطلقات أخلاقية رفيعة كفيلة بإصلاح علاقة الشباب بالسياسة وإدماجه في معركة الإصلاح الحقيقي والعمل على مواجهة الفساد والمفسدين عبر النضال المستمر من أجل ديمقراطية حقيقية يقتنع فيها المواطن بالقيمة الكبرى لدوره في اختيار السياسات التي تحكمه إلى جانب المشاركة في محاسبة ومراقبة المؤسسات المعنية بصناعة القرار السياسي، وبلورة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة.

ولن يتحقق ذلك إلا بالنضال المستمر من أجل ديمقراطية حقيقية تفر بحق الشعب في اختيار من يمثله ومراقبته ومحاسبته، وبحقه في مناهضة تحكم فئات معينة في خيرات وثروات البلد، واستفرادها بالقرار دون حسيب ولا رقيب فيها، غير أن النضال الديمقراطي الذي نتبناه هو صيرورة اجتماعية داخلية وليست وصفاً منجزاً يتم فرضها من الخارج على شاكلة " مشروع الشرق الأوسط الكبير " الذي ترفضه وندرك أبعاده الإستراتيجية الخطيرة على المنظمة العربية والإسلامية.

ذلك أن الطريق إلى الديمقراطية لا يمر عبر قوالب جاهزة ، ولكنه يرتبط بمدى قدرة الدولة والمجتمع على خلق وإبداع الآليات الكفيلة بتنظيم الحياة السياسية، وترسيخ مبدأ المسؤولية على ممارسة السلطة، وتحقيق العدل والحرية والشورى، وهو ما يتطلب فتح نقاش حقيقي حول الإصلاح السياسي والدستوري بين كافة الفرقاء، في أفق بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية خاضعة للمراقبة والمحاسبة ، في إطار من النزاهة والشفافية التي تسهر الأحزاب و الهيآت والمنظمات الشبابية على ترسيخ أسسها والالتزام بها ، وضمان استقلال القضاء والاعتراف به كسلطة دستورية، بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب السياسية والنقابات وكافة هيئات المجتمع المدني المعنية بالنضال الديمقراطي.

### 4. واجب التضامن العربي و الإسلامي:

تمر الأمة العربية والإسلامية بظروف قاسية فرضتها عليها التحولات العالمية المتسارعة التي جعلتها مسرحا للعديد من الاعتداءات والتدخل في شؤونها، واستغلال خيراتها، فاحتلال الأنكلو -أمريكي لبلاد الرافدين وما رافقه وما يزال يرافقه من تدمير للبنيات التحتية وطمس للمعالم الحضارية والثقافية التي يزخر بها العراق وشن حملات الإبادة والترويع للأهالي المدنيين في

مختلف المدن والقرى العراقية وقتل العلماء والأكاديميين بشكل منظم ، ما هو إلا تدشين لمرحلة جديدة للإدارة الأمريكية التي يهيمن عليها المحافظون الجدد والمتشبعين بفكر ديني يميني متعصب والمتحالفين مع الحركة الصهيونية العنصرية ، وهي مرحلة مطبوعة بالاتجاه العدواني ضد كل معالم الحضارة العربية والإسلامية ، كما أن إمعان الكيان الصهيوني الغاصب في اعتماد سياسة التقتيل في حق الشعب الفلسطيني نساء وأطفالا وشيوخا ، وإذلال القيادة الفلسطينية واغتيال رموز المقاومة الباسلة ضدا على جميع قرارات الشرعية الدولية ، كل ذلك يعني شيئا واحدا وهو أن الأمة العربية والإسلامية مطالبة بالتوجه في خندق واحد ضد الهجمة الصهيون-أمريكية ، وتمثل قيم التضامن الإسلامي الذي يشعر فيه كل مواطن عربي ومسلم بأنه جزء من عضو واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى وانتفضت الأمة بكاملها لنجدته ورد العدوان عليه.

إن فهمنا لقيمة المواطنة لا ينحصر داخل حدود الوطن في إطار نزعة قطرية معينة لكنه فهم منفتح على قضايا العالم العربي والإسلامي ومتفاعلة مع همومها ومعانها باعتبارنا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والإسلامي الكبير و مؤمن بمبدأ الوحدة الإسلامية الجامع، و في هذا الإطار فإننا نعتبر أن من واجبنا مساندة انتفاضة الشعب الفلسطيني البطل و دعم خيار المقاومة و الجهاد حتى تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة والعمل مع كل القوى الحققة من أجل انسحاب الجيوش الأمريكية المحتلة من أرض العراق الشقيق وتمكين الشعب العراقي البطل من حقه في اختيار من يحكمه عبر انتخابات ديمقراطية حرة و نزيهة. كما أنه من الواجب التضامن مع سوريا ولبنان الذين يمثلان اليوم قلعة صامدة ضد إرادة التدخل الأجنبي في شؤونهما الداخلية، ويرمزان لمساندة المقاومة الوطنية والإسلامية ضد العدو الصهيوني الغاشم، والاحتجاج ضد التحرشات العدوانية التي تتعرض لها إيران والسودان والتهديد المستمر لهما بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ، وتأييب المجتمع الدولي عليهما ضدا على الأعراف والقوانين الدولية، وحق الشعوب في اختيار السياسات التي تتلاءم ومصالحها الإستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك وحب المقاومة ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وهو المشروع الذي يستهدف النيل من سيادة الدول ومن حقها في التصرف في شؤونها الداخلية. وبجمل مخاطر التطبيع مع الكيان الصهيوني، ولذلك فإن من واجب جميع القوى الوطنية المناضلة رفع درجة اليقظة اتجاه آليات الاختراق الصهيوني للمنطقة العربية والإسلامية، وتفعيل خيار المقاطعة الاقتصادية والثقافية والسياسية للمؤسسات الأمريكية الحليفة الداعمة للكيان الصهيوني الغاصب.

### III. التنمية

#### 1. في الشأن الاقتصادي والاجتماعي :

##### أ. مشكلة الاندماج الاجتماعي:

إن من أهم المعضلات التي تحول بين الشباب وبين الانخراط في مشروع النهوض التنموي و الحضاري للأمة، مشكلة الاندماج الاجتماعي والتي نقصد بها:

تعثر شريحة هامة من الشباب المغربي في تحقيق النجاح في الحياة الاجتماعية والاندماج في المجتمع بطريقة فعالة ومنتجة، بحيث تدل كل المؤشرات الثقيلة الصادرة عن المؤسسات الرسمية أن أرقام البطالة في ارتفاع مستمر وأن معدلات الفقر في تصاعد، كما أن المؤسسات التعليمية لم تستقطب جميع من وصلوا سن التمدرس و لم تقدم نموذجا جيدا للتربية، فضلا على أن خريجي مؤسسات التعليم العالي حاملو الشواهد العليا أصبحوا عرضة للبطالة والتهميش الاجتماعي.

هذه الفئة التي تعتبر اليوم ثروة بشرية زاخرة بالكفاءات والطاقات، أصبح ينظر إليها من طرف المؤسسات الرسمية كعبء ينبغي مواجهته عوض التفكير في سبل الاستفادة منها وتوظيفها في مشاريع التنمية المقترض إعدادها. إلى جانب ذلك نلاحظ تزايد ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج نتيجة انسداد آفاق الاندماج في المحيط الاقتصادي والاجتماعي وضعف

وجود مشاريع تنموية منسجمة مع تخصصاتهم الدقيقة، وهو ما يكلف المجتمع والدولة خسارة كبيرة ويستنزف مواردنا البشرية التي يتم توظيفها في مشاريع الآخرين مقابل إغراءات مادية صرفة. إن هجرة الأدمغة يرجع إلى عدة أسباب منها: غياب الفضاء الملائم لتوظيف الخبرات وضعف البحث العلمي بالإضافة إلى الصعوبات التي تعترض المقاولات الشابة على عدة مستويات، وتفشي البيروقراطية الإدارية وغياب أنظمة تمويلية تشجيعية للتحفيز على المبادرة. إن إيلاء العناية اللازمة لخريجي الجامعات حاملي الشهادات العليا والعمل على إدماجهم في مشاريع تنموية حقيقية، ضرورة ملحة تفرض انخراط جميع الفاعلين والمعنيين من حكومة ومعتلين وقطاع خاص ومجتمع مدني في حوار وطني جاد ومسؤول يستحضر فيه الجميع حساسية اللحظة السياسية الراهنة وخطورتها، ويتحمل فيها الجميع مسؤوليته التاريخية بغية إيجاد كل السبل الكفيلة بتحقيق الكرامة الإنسانية لجميع الشباب المغربي، وليس فقط حاملي الشهادات.

### **ب. المشكلة الاقتصادية وضرورة مراجعة النموذج التنموي:**

إن الأوضاع الاجتماعية الراهنة تتحمل مسؤوليتها إلى الحكومات المتعاقبة ومختلف المؤسسات السياسية المسؤولة، التي كانت سببا في إفلاس السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت في تفشي مظاهر الفساد ونهب المال العام الذي أصبح معضلة بنيوية داخل الاقتصاد الوطني، وهو ما كشفت عنه الفوائح المالية المعترف بها رسميا على مستوى العديد من المؤسسات العمومية ( الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، القرض الفلاحي، البنك الوطني للإئتماء الاقتصادي، الصندوق المغربي للتقاعد...) وغياب آليات الردع والزجر القانوني في حق أغلب المتورطين في اختلاس المال العام. إن المغرب الذي يستعد للانخراط في سلسلة العولمة من خلال التوقيع على العديد من اتفاقيات التبادل الحر مطالب باعتماد سياسة اقتصادية صارمة تستند على تأهيل المقاول المغربي وتوفير شروط المنافسة مع الآخرين، وذلك للتقليل من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي سيخلفها فتح الحدود الاقتصادية، ورفع الحواجز الاقتصادية وحرية تبادل البضائع والمنتجات، كما أن العناية بالتنمية البشرية تعتبر شرطا أساسا لتحقيق أي إقلاع اقتصادي وتنموي منشود. إن الحلول البنيوية المعضلة الاجتماعية والاقتصادية تكمن في نظرنا في ضرورة مراجعة النموذج التنموي المعتمد بنهج سياسة تشجيعية في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية، والتدبير العقلاني للموارد البشرية داخل الإدارات العمومية وإدماج القطاع الخاص في سياسة تعاقدية للتشغيل وتطوير نظام التكوين والتأهيل الفعال وتشجيع المقاولات والمشاريع الصغرى، وهو ما يتطلب تطوير نظامنا التعليمي ليستجيب للتحديات الجديدة، من جهة؛ كما يتطلب من جهة أخرى، تأهيل نسيجنا الاقتصادي وتحريره من مختلف العوائق المحيطة به وتمكينه من آليات الاندماج في شروط العولمة ومستلزماتها، غير أننا في شبيبة العدالة والتنمية نرى بأن نموذجنا التنموي مطالب بالاستفادة من الآليات الاقتصادية التي توفرها مؤسسة الزكاة كمؤسسة اجتماعية مدنية تنموية قادرة على امتصاص العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ونطالب بسن قوانين تشريعية ترتقي بها إلى مستوى الإلزام اللائق بها. كما ندعو إلى تطوير نظام الوقف، وإحيائه من جديد في نفوس الناس كسلوك مدني - من المجتمع واليه - ساهم عبر التاريخ في تعزيز آليات التضامن الاجتماعي وتمكين المجتمع من تنمية ثرواته وتوظيفها في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي.. كما ندعو إلى تشجيع وتطوير نظام العمل التعاوني واعتماد أنظمة تمويلية جديدة تبني على نظام المشاركة والمخاطرة اللاربوية، وهي أنظمة تمويلية أثبتت نجاعتها الاقتصادية في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

إن النموذج التنموي الذي نؤمن به هو ذلك النموذج الذي يهدف إلى المساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي قادر على حفظ السيادة الاقتصادية الوطنية وتحرير ارتقائه بالمؤسسات المالية الدولية، ويضمن استثمارا فعالا لثروات البلاد ومقدراتها وفق نظام عادل لتوزيع خيراتها وتمكين كافة الفئات الاجتماعية من شروط العيش الكريم.

غير أن هذه الحلول تظل مرتبطة أيضا بنجاح الإصلاح الديمقراطي والسياسي؛ فالديمقراطية هي أيضا ضرورة لأي نمو اقتصادي أو نهضة اجتماعية ، وهي المدخل اللازم لتحقيق المساواة وتوفير شروط العدل وتكافؤ الفرص بين كل أبناء الشعب المغربي ومحاربة كل أشكال الاستغلال الغير المشروع لثروات البلاد ، وحماية المال العام من التلاعب والفساد.

### ج. النضال الاجتماعي متواصل

وفي هذا الإطار فإن شبيبة العدالة والتنمية تعتبر أن من واجبها مساندة نضالات المعطلين ودعم مطالبهم من أجل حقهم المشروع في التشغيل والعيش الكريم، وتطالب بالإسراع بالكشف عن نتائج التحقيق في قضية النجاة التي ذهب ضحيتها آلاف الشباب المغاربة في أكبر عملية نصب واحتيال يتعرض لها المواطنون، وإنصاف ضحايا هذه العملية ، وتفعل مبدأ عدم الإفلات من العقاب ، كما تعبر شبيبتنا عن دعمها للشغيلة المغربية ونضالاتها المستمرة من أجل حقوقها العادلة والمشروعة، كما تنبه إلى خطورة انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي وعدم ترشيد سياسة الخصخصة وبيع المؤسسات العمومية وفسح المجال أمام الرأسمالية المتوحشة التي لا تراعي إلا منطق السوق والربح السريع وهو ما ينعكس سلبا على الفئات الاجتماعية الفقيرة وهو ما بدأت بوادره تظهر في العديد من المجالات ليس آخرها ميدان الصحة والتشغيل.

وفي مجال السكن لازالت دور الصفيح والأحياء الهامشية والبناء العشوائي تنتشر في جنبات المدن وتنتج العديد من الظواهر الاجتماعية الخطيرة خاصة مع تنامي مستوى الفقر والامية والجهل والتهميش الاجتماعي، وهو ما زاد من تفشي الإجرام وتعاطي المخدرات والخمور والمهجرة السرية وأنتج الإحساس بمشاشة الاستقرار الاجتماعي ، وأفرز شبكات الدعارة المنظمة والمتاجرة في أعراض النساء المغريات ، ودفع بالأطفال إلى التسكع حتى أصبحوا عرضة للاستغلال الجنسي مقابل دراهم معدودات.. أما العالم القروي فلازال يفتقر بدوره إلى سياسة واضحة من قبل الدولة ، يتجلى ذلك بشكل واضح من خلال غياب بنيات تحتية مساعدة ، وافتقار العديد من القرى للمرافق الضرورية من ماء وكهرباء ومؤسسات تعليمية وصحية وثقافية، وهو ما جعل الشباب القروي عرضة للفراغ والضياع، مما يعكس غياب مخطط واضح لتأهيل المدن المغربية والنهوض بالعالم القروي.

إن مختلف هذه الظواهر ما هي إلا إفراز طبيعي لاتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتزايد الفوارق الاجتماعية داخل المجتمع ، واستغلال الأقلية لخيرات البلاد في البر والبحر ، في الوقت الذي تعاني منه الأغلبية من الحاجيات الضرورية، ويؤدي الشباب ثمن هذه الفجوة العميقة بين فئات الشعب.

## 2. في الشأن الطفولي والشبابي

### أ. في قضايا الطفولة:

لقد أفرزت التحولات الاجتماعية العميقة التي يعرفها المغرب في العقود الأخيرة، العديد من الانعكاسات التي أثرت بطريقة سلبية على الطفولة المغربية ، وهكذا أصبحنا نشاهد العديد من الظواهر الجديدة على المجتمع المغربي كظاهرة أطفال الشوارع المشردين أو الأطفال في وضعية صعبة ، أو ظاهرة تشغيل الأطفال القاصرين ضدًا على جميع الأعراف والمواثيق الدولية ، بالإضافة إلى ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال .... وما الجرائم التي عرفتتها مدينة تارودانت إلا نموذج فاضح لظاهرة جديدة أصبحت تستشري في المجتمع المغربي ، نتيجة أسباب متعددة من أبرزها التفكك الأسري والفقر والامية وضعف الوازع الديني والتربوي وتعاضى المسؤولين عن السياحة الجنسية ومن بينها السياحة الجنسية للأطفال التي أصبحت تنتشر بطريقة مقلقة في العديد من المناطق. وهو ما كشفت عنه بعض التقارير الأجنبية التي أصبحت تصنف المغرب في خانة الدول التي تعتمد على السياحة الجنسية.

كل هذه المعطيات تفرض على الجميع ، دولة ومجتمعًا مدنيا النهوض بواقع الطفولة المغربية وتفعيل القوانين والمعاهدات الدولية

التي صادق عليها المغرب في هذا المجال والسهر على تطبيقها، وتوفير البنيات اللازمة لاستيعاب الأطفال ذوي المعاناة السالفة ، وضمان حق التمدرس والرعاية الصحية لهم ، ومد يد العون للجمعيات التي تعنى بتربية الأطفال وتأهيلهم قصد الاندماج في المجتمع ودعمها ماديا ومعنويا وتوفير الفضاءات المناسبة لتأطير الأطفال وتربيتهم، والعناية بدور القرآن والكتاتيب القرآنية التي تساهم في تهذيب سلوك الأطفال والرفي بذوقهم الروحي والأخلاقي ، وتوفير فضاءات الترفيه، والاهتمام بتنمية مواهب الأطفال والعناية بالنابعين منهم ، ولا حاجة للتذكير بأن أطفال القرى والبوادي المغربية يحتاجون أكثر من غيرهم للرعاية الاجتماعية والتربوية والتعليمية ( التمدرس، الصحة ، الترفيه) ، كما أن أطفالنا في الخارج ( أطفال الجالية المغربية ) يحتاجون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى برامج خاصة في المجال التربوي والتعليمي وتحصينهم من الذوبان في ثقافة الآخر، وتقوية مظاهر ارتباطهم بأصالتهم وبتقاليدهم الوطنية وتجنبيهم مخاطر الانزلاق في متاهات التغريب والتطرف.

وفي هذا الإطار ، ونظرا لأهمية المخيمات في صقل شخصية الطفل وتنمية مواهبه لابد من تطوير نظام التخييم كما ونوعا وتمكين أكبر قدر ممكن من الأطفال المنحدرين من الفئات الاجتماعية الفقيرة من التخييم في ظروف تربوية وصحية ملائمة ، وهو ما يتطلب الزيادة في الإمكانيات المتاحة للتخييم والرفع من الميزانية المخصصة للقطاع والرفع من عدد المستفيدين من التداريب الوزارية الذي لا يتناسب حاليا مع عدد المستفيدين من المخيمات ، وذلك حتى نساهم جميعا في الرفع من مستوى التأطير التربوي للمخيمات الصيفية من الناحية النوعية بعدما حققت تقدما نسبيا من الناحية الكمية في السنوات الأخيرة . كما أننا نطالب بتوسيع نظام المخيمات الصيفية ليشمل فئات الشباب ، وتعزيز موقع المنظمات الشبابية والكشافية في هذه العملية ، وهي المنظمات المطالبة برفع درجة الالتزام والمسؤولية في تعاملها مع الوزارة الوصية.

### **ب. قضية المرأة:**

لقد قطعت المرأة المغربية أشواطاً مهمة في معارك النضال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي قبل أن تتبوأ المكانة اللائقة بها في المجتمع إلى جانب أخيها الرجل، خاصة بعد إقرار مجموعة من الحقوق الضامنة لهذه المكانة في إطار قانون الأسرة. ونظرا للدور التاريخي الذي قامت ولا زالت تقوم به المرأة المغربية في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية والتحسين الثقافي للأجيال الصاعدة، فإن الاستمرار في أداء هذه الرسالة رهين بتجاوز مجموعة من المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع ببعض النساء إلى الارتقاء في أحضان الدعارة وتجارة الجنس، والتراجع عن الانخراط في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن المرأة هي نصف المجتمع وفي أحضانها يترى النصف الآخر، وفي هذا الإطار فإن شبيبة العدالة والتنمية تعتبر مؤسستها وفضاءاتها مدرسة للتأطير التربوي والثقافي والسياسي للفتاة المغربية، وتؤكد بأن رسالتها إلى الفتاة المغربية جزء لا يتجزأ من رسالتها الثقافية، ومن مشروعها المجتمعي.

### **ج. في الشأن الجامعي :**

لقد لعبت الجامعة المغربية أدواراً مهمة في مجال التعليم والبحث العلمي، وخرجت أجيالاً عديدة من الأطر والكفاءات، ولعبت الطلبة المغاربة أدواراً مهمة في معركة الإصلاح الديمقراطي عبر منظماتهم النقابية " الاتحاد الوطني لطلبة المغرب " ، وساهموا في التأطير السياسي والثقافي لأجيال متعددة من الطلبة قبل أن تعمل السياسة الرسمية على محاولة عزل الجامعة عن المجتمع ، وإضعاف وظيفتها التأطيرية على المستوى السياسي والثقافي والتربوي من خلال التعامل الأمني مع الحركة الطلابية، فضلاً عن فشل الفصائل الطلابية في بلورة إطار توافقي لإحياء الحركة الطلابية وتحديد أهدافها وتفعيل دور الجامعة المعرفي والتأطيري. واليوم، تعيش الجامعة على إيقاع "إصلاح جامعي" جديد بعدما استفحلت في الآونة الأخيرة أزمة التعليم العالي والبحث العلمي وأصبحت تجد أبرز مظاهرها في عدم قدرة النسيج الاقتصادي على امتصاص الخريجين مما يعكس جموداً في المناهج،

وعدم القدرة على تحديد المقررات، وضعف انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ، بالموازاة مع ذلك نلاحظ ضعفا في التجهيزات الجامعية (الأحياء الجامعية،المختبرات،المطاعم الجامعية،الخزانات...)، وهزالة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي، وانعدام الحوافز المطلوبة لتشجيع الباحثين ودعمهم لمسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية..إلى غير ذلك من المظاهر التي تبرر حوض معركة الإصلاح الجامعي . غير أن الإصلاح الحقيقي يمر عبر توفير شروطه الأساسية ، فلا يمكن اعتماد إصلاح جديد باعتماد آليات وبنيات قديمة سواء على مستوى توفير التجهيزات الضرورية أو على مستوى إصلاح العقلية التي تتحمل مسؤولية إنجاح مشروع الإصلاح الذي دخل سنته الثانية في شروط يمكن أن نقول عنها بأنها أفرغت مشروع الإصلاح الجديد من طبيعته الإصلاحية وجوهره الحقيقي واكتفت بتزييل شكليات المشروع وقشوره الخارجية. إن مشروع " الإصلاح الجامعي" لا ينبغي أن يكون على حساب الجانب الاجتماعي للطلبة ( السكن ، التغذية، التغطية الصحية ، النقل ..) فالتراجع على تعميم نظام المنحة - رغم هزالتها- يؤثر في الشروط النفسية والبيداغوجية لتزليل مقتضيات الإصلاح ، كما أن غياب العدالة في توزيع المنح يطرح بدوره العديد من الإشكاليات، من هنا ضرورة تفعيل مشروع " صندوق الطالب" وإعلانه وقفا وطنيا مفتوحا أمام جميعا المحسنين والغيورين على نظام التربية والتكوين في البلاد. ويبقى مشروع " الإصلاح " بحاجة إلى تأهيل الموارد البشرية للجامعة وتزويدها بالتجهيزات اللازمة خاصة على المستوى التكنولوجي المعلوماتي، وتخصيص الاعتمادات المناسبة لذلك.

إننا في شبيبة العدالة والتنمية نؤمن بضرورة الحوار بين كافة المتدخلين في الشأن الجامعي ومن بينهم الطلبة ، الذين يتحملون بدورهم مسؤولية الوعي بالظرفية الحساسة التي تمر بها الجامعة المغربية ومسؤولية التفكير في إطلاق مبادرات نوعية تعبر عن نضج الجسم الطلابي وقدرته على الانخراط في بناء مشروع إصلاح الجامعة المغربية ، وتحصين مكتسبات الحركة الطلابية وإبداع أشكال جديدة في التأطير والتواصل مع الجماهير الطلابية العريضة ، وتقديم نقد ذاتي حقيقي حول بعض ممارسات العنف والعنف المضاد الذي مورس داخل الحرم الجامعي وساهم بشكل أو بآخر في تحريف وظيفة النضال الطلابي عن مهامه الرئيسية ، واعتبار الفضاء الجامعي مجالا للتربية على التعددية وممارسة الاختلاف والتنشئة السياسية والثقافية.

نداء من أجل تأهيل الفعل الشبابي

لقد راكمت شبيبة العدالة والتنمية رصييدا لا يستهان به على صعيد العلاقة مع المنظمات الشبيبية الوطنية ، وذلك على أرضية الإيمان بالتعاون مع كافة المنظمات والهيئات التي تعنى بالشأن الشبابي وتعمل على التفاعل مع مشاكله وقضاياه . ومن هذا المنطلق فإن شبيبة العدالة والتنمية ما فتئت تؤكد على ضرورة تنسيق الجهود بين المنظمات الفاعلة في الشأن الشبابي والارتقاء بها إلى مستويات أعلى من العلاقة وذلك بحجم التحديات المطروحة على الجميع.

وفي هذا الإطار لابد من الاعتراف بأننا كمنظمات شبابية ما زلنا لم نتحرر من بعض السلبيات التي تقف عائقا أمام بناء حركة شبابية مغربية قوية تؤمن بالتعددية، وتعمل على النضال من أجل الشباب المغربي وحشده في معركة البناء الديمقراطي الذي نشده جميعا، والارتقاء عن الحسابات السياسية الضيقة وعن بعض الحساسيات التاريخية المتجاوزة والتي غالبا ما تكون وراء بعض المبادرات الانفرادية المحكومة بترعة إقصائية .

إن نضالنا اليوم هو نضال من أجل إصلاح ثقافتنا السياسية أيضا ومن أجل بناء تقاليد جديدة في العمل السياسي وتقديم نموذج جديد من الشباب القادر على المزج بين الأخلاق والسياسة. كما أن نضالنا هو من أجل تحسين شروط العيش الكريم للشباب المغربي بضمن حقه في التعليم وفي الشغل وفي المشاركة السياسية، ومن أجل تشكيل جبهة شبابية عريضة وفاعلة ومستجيبة كخصوصيات الشباب المغربي وحاجياته الضرورية.